مرئيات بشأن تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن أهداف التنمية المستدامة وحقوق الطفل - قرار مجلس حقوق الإنسان 37/20 "حقوق الطفل"

أولاً: مقدمة

1. منذ بدء الأزمة أخذت حكومة مملكة البحرين على عاتقها مسؤولية الحفاظ على صحة وسلامة المجتمع، وقد قامت المملكة برفع درجة التأهب لمواجهة هذا الفيروس منذ ظهوره في الجمهورية الصينية، وذلك من خلال إطلاق حزمة واسعة من القرارات والاجراءات الاحترازية، والتدابير الوقائية المدروسة، والتي ساهمت إلى حد كبير في تحجيم وتقليل الاضرار السلبية الناتجة عن هذه الأزمة.
2. تأتي جميع الجهود المبذولة من قبل حكومة مملكة البحرين في إطار مكافحة فيروس كورونا، تماشيا مع برنامج عمل الحكومة للسنوات الأربع (2019-2022) والذي يؤكد على المضي قدما في بذل الجهود نحو تعزيز عناصر الاستدامة ومواكبة المتغيرات في جوانب التعليم والصحة والإسكان والدعم والرعاية الاجتماعية الفاعلة وتنظيم سوق العمل. كما تترجم هذه الجهود العمل الدؤوب المتواصل الرامي إلى تطوير السياسات الصحية ومتابعة تنفيذها والتأكد من الاستخدام الأمثل للموارد بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية، وذلك لتعزيز صحة الفرد والمجتمع وضمان توفير خدمات صحية ذات جودة عالية، منظمة ومتكاملة، وعادلة ومستدامة وفي متناول جميع المواطنين والمقيمين على حد سواء.
3. وعليه فقد جاءت جميع الإجراءات الاحترازية والقرارات الصادرة من اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، في إطار مكافحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) بهدف حفظ صحة وسلامة المواطنين والمقيمين في مملكة البحرين.
4. يلقي هذا التقرير الضوء على الجهود الوطنية المبذولة من قبل حكومة مملكة البحرين لمكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد، مع الأخذ بكافة الاعتبارات بأهمية المواصلة في مكافحة هذا الوباء من دون الاضرار بالحقوق الأساسية للطفل في المجتمع.

ثانياً: تعزيز الحق في الصحة والرفاه:

1. منذ بدء الجائحة وتفشيها في نهاية شهر فبراير اصدرت سعادة وزيرة الصحة فائقة بنت سعيد الصالح القرار الوزاري، والذي ينص على تعليق رسوم الخدمات الصحية المقدمة للمرضى الأجانب في المراكز الصحية الحكومية، وإيقاف تحصيل أجرة الاستشارة الطبية العامة المحددة (بقيمة 7 دينار) لغير البحرينيين وذلك لمدة 6 شهور، وكان لهذا القرار بالغ الأثر في حث الأجاتب والمقيمين على الحصول على الخدمات الصحية وسهولة الحصول عليها مما يحقق مبدأ العدل والمساواة في ظل تفشي الجائحة.
2. تكفلت وزارة الصحة بتقديم الرعاية الطبية والخدمات الصحية المجانية للفحص والحجر والعلاج لجميع المواطنين والمقيمين في المملكة دون تمييز.
3. وفيما يلي مظاهر دعم حقوق الطفل في مواجهة الاثار السلبية لوباء كوفيد 19:
* سهولة وصول الطفل إلى خدمات الرعاية الصحية: إن عدم وجود الإغلاق الكامل او حظر التجول أدى إلى عدم تأثر الخدمات الصحية وسهولة الوصول إليها وتوفيرها للجميع دون تمييز وتذليل كل العقبات التي تعيق وصولهم للعلاج.
* استمرار تقديم خدمات رعاية الام والطفل بمراكز الرعاية الصحية الأولية الموزعة جغرافياً على مناطق ومحافظات المملكة ويسهل الوصول إليها مع عدم المساس بتوفير الكادر الطبي والتمريضي المعني بتقديم هذه الخدمة والذي اعتبر من الأولويات.
* كما تم وضع نظام لمتابعة الأطفال المتخلفين عن مواعيد الفحص الدوري بسبب احجام أهاليهم عن مغادرة المنزل والخوف من الإصابة بالفيروس من خلال تطمينهم وحثهم على احضار الأطفال مع المرونة في اعادة جدولة المواعيد للمتخلفين مع مراعاة الاجراءات الاحترازية.
* الاستمرار في التحصين الروتيني للأطفال:
	+ حافظت مملكة البحرين على معدلاتها المرتفعة للتغطية باللقاحات الروتينية والتي تجاوزت 95% بالرغم من الضغط الهائل على مواردها وتجنيد كافة طاقاتها للتصدي لتفشي الفيروس إلا أنها أعطت التطعيمات أولوية كبرى حيث لم تتعطل الموارد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتمنيع الموسع وتم الحفاظ على استمراريتها.
	+ يتم تحليل البيانات بشكل مستمر يومياً وشهرياً على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات ومتابعة غير المستكملين للقاحات لضمان سلامتهم ووقايتهم من الأمراض مع الحفاظ على مؤشرات عالية للترصد الوبائي والمختبري.
	+ تم تحويل تطعيمات طلبة المدارس (الجرعة المنشطة بعمر 13 سنة للتيتانوس والدفتيريا) بعد إغلاقها إلى مراكز الرعاية الصحية الاولية المنتشرة في مناطق يسهل الوصول إليها وتقدم مجاناً ثم يتم متابعتهم للتأكد من استكمالهم التطعيمات في جميع المراحل العمرية.
	+ التأكد من استكمال جميع الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة لتطعيمات 4-5 سنوات.
	+ وضع سياسات وبروتوكولات لضمان تطعيم الأطفال بعد تعافيهم من الاصابة بفيروس كورونا.
* استمرار وتأمين تقديم الخدمات الصحية الأساسية للأطفال والخدمات المنقذة للحياة: بالرغم من التحديات التي واجهت النظام الصحي في المملكة مع انتشار فيروس كورونا إلا أن النظام الصحي ظل متماسكاً ولم يتعرض للانهيار أسوة ببقية الأنظمة الصحية في دول العالم وحقق التوازن بين جهود التصدي للفيروس وبين الاستمرارية في تقديم الخدمات الطبية الأساسية والخدمات المنقذة للحياة حيث استمرت عيادات الأطفال الخارجية في العمل واستقبال الأطفال مع توفير خدمة التطبيب عن بعد بدءاً من تاريخ 12 أبريل 2020 في المراكز الصحية عبر تقنية الفيديو وفي مجمع السلمانية الطبي عبر الهاتف للحالات التالية:
	+ الاستشارات الطبية البسيطة - الاستفسارات الصحية - طلب التحاليل المختبرية - تجديد الوصفات الطبية - مراجعة نتائج التحاليل المختبرية أو الأشعة وغيرها.
	+ كما تم تدشين خدمة توصيل الادوية للمرضى والمراجعين في مجمع السلمانية الطبي والمراكز الصحية.
	+ أما الحالات الطارئة فقد استمر قسم طوارئ الأطفال في استقبالها وتقديم الرعاية الطبية العاجلة لها من قبل كادر طبي مؤهل مع الحرص على سلامة وصحة الأطفال ومرافقيهم من خلال عدد من الإجراءات الاحترازية والوقائية ومن ضمنها عدم تنويم أي طفل في المستشفى دون إجراء فحص الكورونا للطفل ومرافقه لضمان سلامة بقية الأطفال المنومين في المستشفى وكذلك الطاقم الطبي والتمريضي في أجنحة الأطفال.
	+ كما تم إعادة جدولة مواعيد العمليات غير الطارئة ليتسنى للاطباء إجراء العمليات الإسعافية الطارئة والمنقذة للحياة.
* مراعاة حقوق الطفل في التعامل مع الأطفال المصابين أو المخالطين: لقد حرص الفريق الوطني لمكافحة تفشي فيروس كورونا على مراعاة مصالح الطفل الفضلى في جميع الإجراءات والتدابير العلاجية التي اتخذها للتعامل مع الأطفال المصابين بالمرض وكذلك المخالطين وذلك من خلال الاجراءات التالية:
	+ تجهيز أجنحة منفصلة للعزل والعلاج تقوم باستقبال الحالات القائمة للأطفال المصابين بفيروس كورونا، الذين يحتاجون إلى رعاية طبية أوعمليات جراحية وكذلك الأطفال المصابين بأمراض صحية كامنة أو مزمنة كالربو والفشل الكلوي أو الشلل الدماغي وكذلك الأطفال المصابون بأمراض نقص المناعة حيث تقدم لهم الرعاية الصحية اللازمة وفق أعلى المعايير من قبل كادر طبي مختص. وإذا استدعت حالة الطفل وضعه تحت العناية المشددة يتم نقله إلى مركز العزل والعلاج الخاص بالحالات الحرجة وذات عوامل الخطورة
	+ تخصيص مستشفى جدحفص للولادة لاستقبال الأمهات الحوامل المصابات بمرض الكورونا والأطفال حديثي الولادة حيث يتم تقديم المشورة الطبية والدعم النفسي لهن قبل الولادة والحرص على إبقاء الطفل حديث الولادة مع أمه مع الأخذ بالإجراءات الاحترازية إذا كان الطفل غير مصاب بالفيروس مع وجود خيار إبقاء الطفل في المستشفى لحين تعافيه من المرض وإذا كان غير مصاب لحين تعافي والدته.
	+ الحرص على عدم حرمان الطفل من والدية أو متولي رعايته قدر الإمكان والسماح بشكل استثنائي بوجود مرافق للطفل أقل من 10 سنوات وبالنسبة للطفل من 11- 14 سنة يتم النظر في امكانية بقائه في مركز العزل والعلاج لوحده.
	+ اتخاذ تدابير استثنائية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة المصابين بالفيروس كتخصيص غرف خاصة لهم والسماح بوجود مرافق.
	+ اتخاذ تدابير للأطفال الخدج المصابين بالفيروس بإدخالهم إلى جناح العزل والعلاج الخاص بالأطفال.
	+ متابعة الأطفال المصابين بعد تعافيهم من الفيروس خلال اسبوعين من إخراجهم من المستشفى للاطمئنان عليهم والتأكد من خلوهم من تبعات الفيروس.
* مراعاة الصحة النفسية والعقلية للأطفال في ظل تفشي الكورونا: قام قسم الصحة المدرسية التابع لإدارة الصحة العامة بالعديد من الجهود نوجزها فيما يلي:
	+ تقديم الدعم النفسي والاستشارات النفسية للأمهات والأطفال في مراكز الحجر الصحي، وتمكين الأمهات من المهارات الضرورية للتعامل مع الأزمة والطرق الصحيحة للتعامل مع الأطفال الذين يعانون من تبعات البقاء في الحجر الصحي لفترة طويلة ومساعدتهم على تقبله والتكيف مع الأزمة.
	+ تحفيز وتشجيع الأطفال على لبس الكمامات في مراكز الحجر الصحي من خلال تزيينها لتكون جذابة ومحببة إليهم بالإضافة إلى بث جو من اللعب والمرح.
	+ عمل بوسترات إرشادية الكترونية لتعزيز العلاقة بين الطفل وأبويه في المنزل فترة العزل المنزلي.
	+ توفير خدمة الاستشارات النفسية عن بعد في العيادة النفسية المدرسية، اضافة الى متابعة الحالات القائمة في الحجر الصحي وحتى بعد خروجهم وتقديم المشورة النفسية للأمهات وأطفالهم فترة الحجر والمعاينة المباشرة عند الحاجة وتحويل ما يلزم للجهات المتخصصة مع توفير الادوية اللازمة للأطفال وذويهم.
	+ مستشفى الطب النفسي والجهات الأخرى:
	+ توفير خدمة الاستشارات النفسية عن بعد لمتابعة الاطفال وذويهم والمعاينة المباشرة عند الحاجة.
	+ نشر بعض التطبيقات التوعوية والتعليمية للأطفال.
	+ توفير خط ساخن للاستشارات النفسية.
	+ عمل العديد من الأنشطة الترفيهية والألعاب للأطفال في الحجر الصحي لمساعدتهم على التأقلم مع الوضع في الحجر الصحي وقضاء الوقت في أنشطة وبرامج مفيدة.
* المياه والصرف الصحي والنظافة: إن التوجيهات السامية لجلالة الملك حفظه الله ورعاه بتكفل الحكومة دفع فواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين المواطنين والمقيمين والشركات لمدة 3 أشهر منذ بدء الجائحة من أبريل إلى يونيو ثم تمديدها إلى3 أشهر أخرى ابتداءً من شهر يوليو للمواطنين فقط، قد كان له الأثر الكبير في استمرار حصول المواطنين على المياه النظيفة.

ثالثاً: تعزيز الحق في التعليم

1. في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها مملكة البحرين والعالم أجمع بسبب انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، قامت وزارة التربية والتعليم باتخاذ العديد من الإجراءات الفورية لضمان سلامة الطلبة واستدامة الخدمة التعليمية، بما يضمن حماية الطلبة وحقهم في التعليم، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:
* تطبيق نظام التعلم عن بُعد خلال الفصل الثاني من العام الدراسي (2019/2020م)؛ لإيصال الخدمة التعليمية للطلبة في جميع المدارس الحكومية والخاصة، حرصاً من الوزارة على عدم تأثر العملية التعليمية، واستدامة تعلّم الطلبة وتقييم أعمالهم، حيث قامت بإعداد أكثر من 300 ألف مادة تعليمية للطلبة في جميع المراحل التعليمية، إضافة إلى الدروس المتلفزة، وبثها على إحدى قنوات تلفزيون البحرين، وذلك بالتعاون مع وزارة شؤون الإعلام، كما قامت الوزارة برفعها على 14 قناة يوتيوب بحسب الفصول الدراسية، ورفع دروس التعليم الفني والمهني والتربية الخاصة على قناتي يوتيوب مخصصتين لكل منها، وغيرها من التطبيقات التي نفذتها الوزارة حرصاً منها على استكمال العام الدراسي.
* ترك الخيار لأولياء الأمور في حضور أبنائهم إلى المدارس أو التعلم عن بُعد خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي (2020/2021)، إضافةً إلى إتاحة اختيار نوعية التعليم وفقاً لما تقرره المؤسسات التعليمية الخاصة، مع ضرورة مراعاة الإجراءات الصحية الاحترازية التي تصدرها الجهات المعنية في مملكة البحرين.
* توفير متطلبات العام الدراسي الحالي (2020/2021م)، خصوصا في مجال تطبيق التعلم عن بعد، أو التعلم الصفي الذي يراعي الاحترازات والتدابير الوقائية، واستخدام أدوات التعلم الرقمي وخاصة البوابة التعليمية بما تضمه من دروس وأنشطة وحلقات نقاش، والفصول الافتراضية، إلى جانب الدروس المرئية المقدمة عبر القناة الفضائية، وقنوات اليوتيوب المقسمة بحسب الفصول الدراسية، إضافة إلى توفير العديد من وسائل الدعم والمساندة للطلبة من خلال الخطوط الهاتفية والتعليمات والصور ومقاطع الفيديو المنشورة عبر صفحات الوزارة ومواقعها الإلكترونية.
* وضع لائحة تنظيمية للإجراءات الاحترازية وتدابير الصحة والسلامة الوقائية لعودة الطلبة للمدارس، لتوفير بيئة آمنة ولإرشاد الهيئات التعليمية والإدارية والطلبة في كيفية التعامل مع أي حالة يشتبه بإصابتها بفيروس كورونا (كوفيد-19).
* تعقيم مباني المدارس ورياض الأطفال، إضافةً إلى إعداد برنامج تدريبي يتضمن إجراءات تطهير المباني باستخدام منتجات معتمدة من الجهات المختصة بمملكة البحرين ووفقاً للمعايير والاشتراطات المعمول بها في هذا المجال، وذلك بالتعاون مع الإدارة العامة للدفاع المدني.
* تنظيم الحملات التوعوية والمحاضرات الإلكترونية والبرامج التدريبية للوقاية من فيروس كورونا والحد من انتشاره، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة.
* توجيه جميع منتسبي المدارس ورياض الأطفال بالالتزام بالإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) بناءً على التوصيات والاشتراطات الصحية والتوجيهات الصادرة من الفريق الوطني الطبي للتصدي لفيروس كورونا، ووزارة الصحة، وديوان الخدمة المدنية. إضافة إلى تنفيذ عدد من الزيارات الميدانية والإفتراضية للمدارس الحكومية والخاصة ورياض الأطفال للتأكد من تنفيذ الإجراءات الوقائية والإرشادات الصحية.
* اختصار المناهج الدراسية المطبقة خلال التعلم عن بعد بالتركيز على الكفايات الأساسية.
* تطوير آليات تقويم الطلبة وتوزيع الدرجات لكل مرحلة دراسية، وتزويد المدارس بدليل ارشادي مفصل لإجراءات التقويم الاستثنائي يتضمن التوجيهات التي يتم من خلالها تطبيق أساليب التقويم المعتمد في التعلم عن بعد.
* اعتماد مشاركة الطلبة الموهوبين في المسابقات الإقليمية والعالمية وتنظيم البرنامج الإثرائي الصيفي للعام 2020 عن بعد. وتنفيذ الأنشطة والبرامج للطلبة خلال فترة الإجازة الصيفية عن بعد.
* إعداد مجموعة من برامج التهيئة النفسية لتأهيل الطلبة والأطفال بشكل خاص للعودة للدراسة.
1. وكما تمّ تعليق الدراسة والأنشطة والبرامج في كل المراكز والدور التأهيلية الحكومية التابعة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والمراكز الأهلية والخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، منذ نهاية فبراير 2020 حتى اعلان قرار استئناف برامج وجلسات التأهيل الفردية في منتصف شهر يونيو 2020، حيث تمّت إعادة فتح المراكز التأهيلية تفاديًا لتعثر مستوى الأطفال جراء توقف خدمة البرامج وجلسات التأهيل في المراكز التأهيلية بضوابط محددة تحفظ صحة الأطفال من ذوي الإعاقة مع الحرص على تلبية حاجاتهم التأهيلية والعلاجية دون توقف قد يؤدي لانتكاسات وخيمة في سلوكهم ومهاراتهم التأهيلية والاجتماعية والنفسية، كما وتمت في العديد من المراكز التأهيلية العاملة في مجال الإعاقة تفعيل خدمة التعلم والتدريب عن بعد، حيث تمّ تطبيق الدروس الإلكترونية وجلسات التأهيل من خلال أنظمة التعليم عن بعد والاستشارات الإلكترونية مع الاخصائيين العاملين في المراكز التأهيلية، وارسال تقارير أسبوعية للإدارة المعنية في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للوقوف على نقاط القوة والضعف لمستوى التحصيل للطلبة المستفيدين في المراكز التأهيلية.
2. وقام بيت بتلكو وهي مؤسسة رعاية اجتماعية تابعة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية تعنى برعاية الأطفال الأيتام مجهولين الأبوين ومن في حكمهم وأطفال الأسر المتصدعة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في قرارها بالتعليم عن بعد وللحفاظ على حق الطفل في التعليم بتوفير كافة الوسائل والأجهزة التي تناسب طريقة التعليم الجديدة تم توفير غرف مجهزة ومزودة بالكمبيوترات ووسائل التعليم الأخرى مع وجود الموظفين لمساعدة الأطفال، وأيضاً تم تقوية الأنترنت لتسهيل عملية التواصل مع الدروس.
3. ويوجد في المملكة العديد من مؤسسات المجتمع المدني التي تُعنى بالطفل والمرأة والأسرة، وتقوم بمجموعة من الاجراءات الاحترازية والتدابية الوقائية والتي تضمن حقوق الطفل كأولوية لضمان استمرارية تعليمه وتدريبه.

رابعاً: تعزيز الحق في الحماية

1. إن مملكة البحرين متمثلة في وزارة الداخلية تعتني بحقوق الطفل بشكل نظامي ورسمي، وفي الآونة الأخيرة في عام 2020م تم إستحداث بعض الإجراءات والبرامج لتطوير مركز رعاية الاحداث ولمواكبة جائحة كورونا، كما نفيدكم بأنه تم إنهاء إيداع عدد كبير من الأحداث في شهر مارس من العام الحالي وذلك للتخفيف من العدد المتواجد بالمركز وحفاظاً على سلامة الأحداث والموظفين.
2. وفيما يلي الإجراءات التي تم استحداثها خلال هذه الفترة في جميع المجالات:
* تم استحداث مكتب للشكاوى والطلبات بالمركز ومتابعته من قبل الشئون القانونية بالمركز.
* فيما يخص مخالفات الأحداث تم تشكيل لجنة للجزاءات التأديبية مكونة من رئيس المركز وضابط الشئون القانونية والأخصائي العام.
* إستحداث إستمارات تقييم سلوك الأحداث بشكل شهري تشمل جميع الجوانب والبرامج التي يمر بها الحدث بشكل يومي وذلك للمصداقية في نقل المعلومة لقاضي الأحداث.
* إستحداث بعض البرامج التي تهدف لرفع الثقافة الفكرية والروحية للأحداث بالإستعانة ببعض التقنيات الحديثة من خلال أفلام مسجلة للمؤثرين اجتماعيا وفكرياً، وبالاشتراك مع الباحث النفسي بالمركز والذي تم تعيينه مؤخراً.
* تقديم العديد من الخدمات الصحية والتعليمية والإجتماعية والنفسية والترفيهية.

خامساً: تعزيز الحقوق الاقتصادية

1. حرصت حكومة مملكة البحرين على تخفيف الآثار السلبية المترتبة على مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية في البلاد وذلك في ضوء الإجراءات المتخذة للحد من تفشي جائحة كورونا، والتي لها ثأثير مباشر على تعزيز حقوق الطفل، وانطلاقا من التوجيهات الملكية السامية فقد تم الإعلان عن إطلاق حزمة مالية اقتصادية بقيمة بلغت 4.5 مليار دينار بحريني وذلك بتاريخ 17 مارس 2020م دعماً للمواطنين والقطاع الخاص حيث عادلت الحزمة المالية 32.2% من حجم الناتج المحلي لاقتصاد المملكة وقد تم توجيه الدعم على النحو الآتي:
* التكفل برواتب المواطنين المؤمن عليهم في القطاع الخاص لمدة 6 أشهر ابتداء من شهر **أبريل 2020م** البالغ **عددهم** 90 ألف موظف بحريني**.**
* تتكفل الحكومة بدفع فواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين من الأفراد والشركات لمدة 6 أشهر ابتداءً من شهر **أبريل 2020م** والبالغ عدهم أكثر من 380 ألف حساب.
* الإعفاء من دفع إيجار الأراضي الصناعية الحكومية لمدة 3 أشهر ابتداء من شهر أبريل 2020م.
* مضاعفة حجم صندوق السيولة ليصل إلى 200 مليون دينار.
* إعفاء المنشآت والمرافق السياحية من رسوم السياحة لمدة 3 أشهر ابتداء من شهر أبريل 2020م.
* رفع قدرة الإقراض للبنوك بما يعادل 3.7 مليار دينار لتأجيل الأقساط أو التمويل الاضافي للعملاء.
* كما خصصت تمكين محفظتين على النحو الآتي:
* المحفظة الأولى: لدعم سواق سيارات الأجرة وسواق النقل المشترك والباصات والحافلات شهرياً لمدة 3 أشهر
* المحفظة الثانية: متاحة لدعم مدربي السيافة شهرياً لمدة 3 أشهر، بشرط ألا يكون لديهم سجل تجاري أو راتب تقاعدي.
* وكضمان الحق في السكن، قرر مجلس الوزراء الموقر بتاريخ 4 مايو 2020م تأجيل الأقساط المستحقة على الخدمات الاسكانية لدى بنك الإسكان لمدة ستة أشهر ابتداءً من أبريل وفي السياق ذاته قرر المجلس أيضاً إيقاف تحصيل الإيجارات من المستأجرين والمنتفعين من المحلات التجارية المملوكة لبنك الإسكان لمة ثلاثة أشهر ابتداءً من شهر أبريل.
* وعليه فقد بلغت نسبة أصحاب الأعمال المستفيدين من الدعم الحكومي المقدم من الحزمة المالية/ تمكين/ صندوق السيولة 73%.
* وأما فيما يتعلق بمخزون المواد الغذائية، فقد حرصت حكومة مملكة البحرين على توفير مخزون غذائي كافي لجميع المواطنين والمقيمين وألا يتأثر هذا المخزون في ظل الأزمة الراهنة، وذلك استناداً إلى ما أكد به سعادة وزير التجارة والصناعة والسياحة السيد زايد بن راشد الزياني إلى أن الوزارة قد حرصت بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة البحرين على توفير كميات كافية من السلع الغذائية وخصوصاً الخضراوات والفواكه وبأسعار معقولة.
* قدمت تمكين " صندوق العمل" منحاً مالية للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر لمواجهة الآثار الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا، إذ تتراوح قيمة الدعم حسب حجم كل مؤسسة بين 1050 دينار إلى 12,000 دينار.
* أعلن سعادة وزير الصناعة والتجارة والسياحة زايد بن راشد الزياني بتاريخ **21 أبريل 2020م** عن تدشين نظام للتجارة الالكترونية على العنوان الالكتروني mall.bh, والذي يتيح الفرصة لكافة الشركات والمؤسسات الفرصة لعرض جميع منتجاتها وخدماتها للمستهلكين، مع التأكيد في هذا الصدد استمرار عمل المنصة الإلكترونية لما بعد كورونا كوسيلة وآلية لتسويق البضائع والمنتجات لمن يرغب بذلك.
* إيقاف تحصيل الايجارات وبدل الانتفاع عن التجار المنتفعين من أملاك البلديات (في الأسواق المركزية وأصحاب الفرشات من الباعة ومستأجري المحلات الصغيرة في المجمعات والمحال التجارية التابعة للبلديات، لمدة ثلاثة أشهر بدءا من شهر **أبريل 2020**.
* إسناد القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً من تداعيات فيروس كورونا (كوفيد 19) من قبل صندوق العمل تمكين وفق الضوابط والشروط التي يقرها مجلس إدارته.
* وفي سياق متصل أعلن صندوق العمل (تمكين) بتاريخ 9 يوليو 2020م عن مضاعفة مبالغ الدعم للمؤسسات بالقطاعات الأكثر تأثراً وإتاحة الفرصة للمزيد من المؤسسات التي تعمل في هذه القطاعات في الحصول على الدعم من خلال البرنامج وذلك عبر زيادة حجم المحفظة المخصصة لبرنامج دعم استمرارية الأعمال.
* وتأكيداً على حرص المملكة بالحفاظ على النمو المستدام بشكل عام وتحقيقاً للاستقرار في سوق العمل للمؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، فقد أصدر معالي الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة الوزارية للشؤون المالية قراراً بتاريخ **12 يوليو 2020م**، يقتضي بإعفاء الأنشطة التجارية الأكثر تأثراً من تداعيات فيروس كورونا (كوفيد – ١٩) من بعض الرسوم المفروضة لدى هيئة تنظيم سوق العمل. ونص القرار في مادته الأولى على أن يعفى أصحاب العمل الذين اقتضت الضرورة وقف أنشطتهم التجارية كلياً أو جزئياً بصفة احترازية بسبب تداعيات فيروس كورونا (كوفيد – ١٩) حتى صدور هذا القرار، من رسوم إصدار أو تجديد تصاريح العمل عن السنة الأولى من صلاحية التاريخ، كما يتم إعفاءهم من الرسوم الشهرية المستحقة عليهم، وذلك لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من 1 يوليو 2020م.

سادساً: حقوق المرأة والأسرة والطفل:

1. استطاعت المرأة البحرينية منذ اللحظات الأولى ان تستجيب وتتفاعل من خلال مواقع عملها وأدوارها المتعددة بصورة أسهمت في تشكيل وتطوير النموذج البحريني للتعامل مع جائحة كوفيد– 19 والسيطرة على تبعاتها الاجتماعية والاقتصادية، وإدراكاً من الحكومة لأهمية الوجود النسائي في الخطوط الأمامية؛ حيث يشكلن 75% من قوة العمل الوطنية لمكافحة فيروس كورونا (كوفيد-19)؛ فقد تبنت الحكومة توصية أصدرها المجلس الأعلى للمرأة لمنح أزواج النساء اللائي يتولين مهام حيوية في الخطوط الأمامية فرصة العمل عن بُعد.
2. وتقديراً من جلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه للمسؤوليات النبيلة للمرأة البحرينية في تربية الأجيال ورعاية أسرتها، ومراعاة من جلالته للاحتياجات الأسرية أثناء هذه الفترة الاستثنائية ودعماً للأم العاملة البحرينية وتمكينها من الرعاية المنزلية لأبنائها خلال الفترة المؤقتة لإيقاف الدراسة في المدارس الحكومية والخاصة ورياض الأطفال، وتقديرًا لدور الأم وإسهاماتها فقد وجه جلالته حفظه الله الجهات المختصة بالحكومة إلى تطبيق نظام العمل من المنزل للأم العاملة في الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية على أن تصدر الجهات المختصة تنظيم ذلك وما يقتضيه الصالح العام من استمرار الأم العاملة في شرف تأدية الوظائف الحيوية وبالأخص في القطاع الصحي وقطاع الأمن خدمة للوطن ومواطنيه ومقيميه بكل شرف وأمانة.
3. وعليه فقد قام المجلس الأعلى للمرأة بتخصيص كوادر تعليمية متطوعة من نقابة المعلمين والمعلمات لتقديم المواد التعليمية لأبناء المرأة العاملة ضمن الكوادر الصحية والطبية في الصفوف الأمامية، حيث تعمل هذه الخبرات بالتواصل مع الطلبة والطالبات عبر تقنيات التعليم عن بعد لمساعدتهم في إنهاء المتطلبات الدراسية للعام الحالي 2019 – 2020م.
4. ووجهت صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة بتاريخ 14 مايو 2020م أن حملة " متكاتفين لأجل سلامة البحرين" وبالتعاون مع الفريق الوطني لمكافحة فيروس كوفيد 19 سيعملان على تنسيق سداد الديون والمبالغ المالية المستحقة على المواطنات البحرينيات ممن صدر بحقهن أحكام قضائية ضمن القوائم المنشورة من قبل وزارة الداخلية على تطبيق "فاعل خير". وقد جاءت هذه التوجيهات الكريمة لتجسد حرص سموها الدائم على أهمية توجيه المساعدة والمساندة للمتضررين جراء الأوضاع الراهنة في ظل الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم.
5. وإدراكاً بالدور الهام الذي تضطلع به الأسرة باعتبارها العنصر الأساسي التي تشكل المجتمع، فقد قامت المملكة باتخاذ الإجراءات التالية التي تعزز من دور الأسرة البحرينية:
* إطلاق مجلس الأعلى للمرأة حملة متكاتفين لأجل سلامة البحرين والتي سعت إلى تعزيز قنوات التواصل بما يسهل تعزيز الاستفادة من الحملة، حيث يضمن سهولة الوصول للخدمات ومجالات الدعم الأسرية والإرشادية والقضائية والتعليمية وكذلك الاقتصادية.
* تفعيل خدمات الدعم الأسري الطارئ، للمرأة البحرينية المعيلة وغير البحرينية الحاضنة لأبناء بحرينيين.
* كما صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ 27 أبريل 2020 بشأن دفع الرواتب كاملة لعدد (422) عاملة في رياض الأطفال و(102) عاملة في دور الحضانة، من غير المؤمن عليهن في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي من خلال صندوق العمل "تمكين" ولمدة (3) أشهر.
* توجيه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه بزيادة مبالغ الكفالة الشهرية للأيتام والأرامل المكفولين لدى المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية والبالغ عددهم 11 ألف يتيم وأرملة وذلك بتاريخ 6 يونيو 2020م.
* كما قام المجلس الأعلى للمرأة بالتحول الرقمي الفوري بنسبة 100% لخدماته المقدمة للمرأة البحرينية والأسرة في المجالات الأسرية والنفسية والقانونية والاقتصادية والتعليمية من خلال إطلاق برنامج " مستشارك عن بعد" لتقديم خدمات استشارية وجلسات مرئية ومحادثات فورية على الموقع الإلكتروني الخاص بالمجلس ومركز دعم المرأة، وذلك لمباشرة الرد على الاستفسارات وتقديم طلبات الدعم والإرشاد عن بعد والدعم العيني الاجتماعي بالإضافة إلى سداد ديون النساء البحرينيات من المتعثرات والغارمات.

سابعاً: التعافي المستدام والمرن من جائحة كوفيد 19

1. بناءً على القرار الصادر عن اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء بتكليف المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية بتشكيل لجنة لتنسيق الجهود ومتابعة توزيع التبرعات والمبالغ المستلمة ضمن حملة "فينا خير"، وضمن المبادرات المعتمدة من قبل سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب قامت لجنة لتنسيق الجهود والمتابعة وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بالعمل على توفير عشرة آلاف حاسوب للطلبة البحرنيين من الأسر المحتاجة، وستقوم وزارة التربية بتوزيعها وذلك استعداداً للعام الدراسي الجديد والذي تم اعتماد الدراسة فيه عن بعد ، وكما شارك العديد من الجهات الحكومية والأهلية والخاصة والخيرية في توفير أجهزة الحاسب الآلي المحمول للطلبة المحتاجين.
2. وقامت وزارة التربية والتعليم بوضع خطة لما بعد التعافي من الآثار المرتبة على انتشار جانحة كورونا، تحتوي على مجموعة من البرامج والإجراءات تطبق على جميع المراحل الدراسية وخاصة لطلبة المرحلة الابتدائية، وهي على النحو الآتي:
	* اتخاذ الإجراءات الوقائية لكفالة العودة المدرسية بشكل تدريجي للطلبة إلى المدارس بشكل آمن.
	* تكليف مركز الإرشاد الأكاديمي والنفسي بالوزارة والمرشدين الاجتماعيين بالمدارس بإعداد خطط وبرامج للتعامل مع الطلبة صغار السن بوجه خاص، ومساعدتهم على العودة بشكل طبيعي إلى المدرسة، لا سيما وإن بقاؤهم لمدة طويلة أثناء فترة التعلم عن بعد خارج البيئة المدرسية كان له آثار نفسية وتربوية واجتماعية عديدة.
	* إعادة النظر في جدولة الحصص الدراسية بما يغطي الدروس الفائتة أثناء فترة التعلم عن بعد، إضافة إلى عمل دروس دعم وتعويض للكفايات والمهارات البرامج التطبيقية التي لم يتم تغطيتها آبان فترة التعلم عن بعد.
3. طبقت مملكة البحرين خطة عمل دقيقة ومدروسة لمواجهة الجائحة من ضمنها تنظيم جهات العمل. ومع استمرار عمل مركز حماية الطفل اتخذ المركز جميع الاجراءات الاحترازية للحد من انتشار الفايروس من خلال تقسيم الموظفين لمجموعتين يعملون بالتناوب لضمان استمرار العمل في حال اصابة شخص بالفايروس والتزام المجموعة بالحجر المنزلي تقوم المجموعة الأخرى بمواصلة عمل المركز، اضافة الى تعقيم المركز وقياس درجات الحرارة للموظفين والمراجعين وتطبيق التباعد الاجتماعي ولبس الكمامات. وبما أن الحفاظ على حقوق الأطفال هي أولوية فان الخدمات القانونية المقدمة من قبل مركز حماية الطفل استمرت خلال الجائحة بالاضافة الى الخدمات الاجتماعية والنفسية، حيث أن الخطة متكاملة من ناحية الحفاظ على حقوق الطفل بالاضافة الى مراعاة الصحة النفسية للأطفال والعمل على تقديم التقييم والعلاج النفسي لاعادة ادماجهم في المجتمع وبأخذ بعبن الاعتبار آثار الظروف الراهنة على نفسياتهم.
4. اما فيما يتعلق بدار رعاية الطفولة (بيت بتلكو) فهي تساهم في تقديم مختلف أنواع الخدمات والتسهيلات المعيشية والصحية والاجتماعية والنفسية والترفيهية للرضع وللأطفال والشباب بمختلف فئاتهم العمرية ضمن برنامج الرعاية الداخلية والخارجية، وعلى النحو التالي:
	* توعيته الأبناء والأطفال المقيمين بأهم الاحترازات الوقائية وتزويدهم بأدوات السلامة من معقمات وكمامات.
	* تعقيم المرافق والأماكن السكنية عدة مرات يومياً لضمان صحة وسلامة الأطفال والأبناء المقيمين فيه.
	* إعادة توزيع الأبناء على المساكن والغرف من خلال تقليل عدد الأبناء في الشقة الواحدة.
	* تقسيم الموظفين لمجموعتين يعملون بالتناوب لضمان استمرار العمل في حال اصابة شخص بالفايروس والتزام المجموعة بالحجر المنزلي تقوم المجموعة الأخرى بمواصلة العمل.
	* وبما أن الحفاظ على حقوق الأطفال هي أولوية فان جميع الخدمات المقدمة من قبل دار رعاية الطفولة للأطفال المقيمين مستمرة خلال الجائحة، حيث أن الخطة متكاملة من ناحية الحفاظ على حقوق الطفل.

ثامناً: خاتمة

1. إن مملكة البحرين بفصل النهج الإصلاحي لملك الإنسانية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، وفي إطار التعاون الوثيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ماضية في مسيرتها التنموية وإجراءاتها الاحترازية لتمثل نموذج عالمي مبهر يحتذى به في تعزيز كافة الحقوق، واضعة في مقدمة أولويتها مهمة تجسين المستوى المعيشي للمواطن وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية والصحية المقدمة لكافة المواطنين والمقيمين باعتباره محور التنمية الشاملة وتوافقاَ مع برنامج عمل الحكومة الموقرة (2019 - 2022) والرؤية الاقتصادية 2030 القائم على أسس من الاستدامة والتنافسية والعدالة.